



منظمة العمل العربية
البعثة الدائمة للمنظمة
بجنيف

الاجتماع التنسيقي
للسادة الأعضاء العرب
بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي
الدورة 309
((جنيف ، 12 نوفمبر / تشرين الثاني 2010))

**** تقديم :**

في إطار اهتمامات منظمة العمل العربية بمشاركة أكثر فاعلية للمجموعة العربية المعنية بقضايا العمل والعمال والمصالح العربية والتي يتم عرضها في المحافل الدولية، فإنه يسعدني أن أضع أمام السادة الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) المشاركين في أعمال الدورة 309 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، نوفمبر / تشرين الثاني 2010) هذه الوثيقة التي أعدها مكتب البعثة الدائمة للمنظمة بجنيف، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين الوفود العربية حول بعض الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية لتفعيل دور ومكانة المجموعة العربية بين سائر المجموعات الإقليمية والدولية.

وبالنظر إلى جدول أعمال هذه الدورة يتبين أنه يتضمن بعض الموضوعات ذات العلاقة المباشرة باهتمامات المجموعة العربية مثال البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة ومسائل الموظفين وبرامج التعاون الفني وتقرير المدير العام حول متابعة التعديل على دستور منظمة العمل الدولية 1986 بشأن التمثيل الأفريقي في مجلس الإدارة ، بالإضافة إلى أن هذه الدورة قد تكون مناسبة للسادة الأعضاء العرب في المجلس للتعرض إلى التحركات التي قامت بها المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة 99 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 والتأكيد على المطالب والمواقف العربية في هذا الشأن .

كما يسعدني باسم مؤتمر العمل العربي ومجلس إدارة منظمة العمل العربية أن أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأعضاء العرب في المجلس على جهودهم في الدفاع عن مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي بكل جدارة واهتمام.

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية

اهتمامات المجموعة العربية

تري منظمة العمل العربية ضرورة وأهمية أن يتم خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية مناقشة ومتابعة النقاط التالية (ضمن نقاط أخرى) من قبل السادة/ الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي المشاركين في الدورة 309 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010 وهذه النقاط واردة ضمن مشروع جدول أعمال هذا الاجتماع كالاتي :

■ **البند الأول : التعاون الفني :**

- (1) برنامج معزز للتعاون الفني لصالح الأراضى العربية المحتلة .
- (2) التعاون الفني لصالح الدول العربية .

■ ■ ■

■ **البند الثاني : حصة التوظيف العربية فى منظمة العمل الدولية .**

■ ■ ■

■ **البند الثالث : التوسع فى استخدام اللغة العربية فى أنشطة منظمة العمل الدولية .**

■ ■ ■

■ **البند الرابع : متابعة تحركات المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 .**

■ ■ ■

■ **البند الخامس : اتفاقية العمل الدولية بشأن العمال المنزليين .**

■ ■ ■

■ **البند السادس : متابعة تعديل دستور منظمة العمل الدولية بشأن التمثيل الأفريقي فى مجلس الإدارة .**

■ ■ ■

■ **ما يستجد من أعمال**

■ ■ ■

هذا بالإضافة إلى ما يقترحه السادة الأعضاء من مواضيع تحت بند ما يستجد من أعمال .

أولاً : التعاون الفني :

(1) البرنامج المعزز للتعاون الفني من أجل الأراضي العربية المحتلة :

تعلمون حجم الآثار السلبية على الاقتصاد والبطالة والفقر جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وفرض قيود صارمة لعزل قطاع غزة. مما أثر على التشغيل وانخفاض النشاط الاقتصادي انخفاضاً حاداً أدى إلى تفشي الفقر والبطالة إلى مستويات خطيرة، بالإضافة إلى تدمير للمنازل والمؤسسات الإنتاجية .

مما يستوجب تقديم وثيقة خاصة عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون الفني من أجل الأراضي العربية المحتلة في كل عام خلال انعقاد دورتي مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وفقاً للتوصية التي اتخذها السادة الأعضاء العرب المشاركين في الدورة 304 (مارس / آذار 2009) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

وحيث أن جدول أعمال الدورة 307 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي لم يتضمن بنداً خاصاً بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج ، يمكن أن نستنتج أن مكتب العمل الدولي ارتأى مناقشة هذا البند مرة واحدة في السنة في دورة نوفمبر/ تشرين الثاني لمجلس الإدارة .

وتناولت وثيقة البند الخامس من جدول أعمال مجلس الإدارة حول البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة بشكل موجز مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج ، وعن عملية تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في هذا السياق منذ آخر تحديث في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 ، والإشارة إلى تحسن الوضع في الحالة الاقتصادية مع أنه لا يزال هناك هشاشة كامنة في انتعاش النمو الذي حفزته بالأساس الإعانة الخارجية ، ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.5% في الضفة الغربية وبنسبة 1% فقط في غزة ، وتجاوز معدل البطالة في غزة 38.7% عام 2009 . كما أشار التقرير إلى وجود معوقات كبيرة تواجه عمليات تنقل الأشخاص والسلع داخل الضفة الغربية وغزة مما يؤثر بشدة على تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان الأساسية .

التقدم العام المحرز :

- وضعت وزارة العمل استراتيجية لقطاع العمل تركز على المجالات ذات الأولوية دعم بنية مواتية لخلق فرص العمل اللائق ، تطوير التدريب المهني ، تعزيز قطاع التعاونيات ، تحسين ظروف العمل ، التشاور والحوار الاجتماعي الفعال .
- يصل المبلغ الإجمالي لبرنامج التعاون التقني إلى (4) ملايين دولار أمريكي .
- تم دعم تواجد منظمة العمل الدولية في الضفة الغربية وغزة بانضمام ممثل وموظف مسئول عن البرنامج وموظفين وطنيين ومسؤولين عن المشروع وموظفي الدعم .

- توفر منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى وزارة العمل .
- دعم استحداث وكالات وطنية وشبه حكومية متخصصة ومستقلة لتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات على نحو أكثر فاعلية .
- خصصت السلطة الفلسطينية (5) ملايين دولار أمريكي سنويا لدعم الأنشطة بداية من 2011 فى إطار الالتزام بإنعاش الصندوق الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية .
- قدمت منظمة العمل الدولية المشورة التقنية إلى الحكومة والشركاء الاجتماعيين لدعم إصلاح التعاونيات .
- قادت منظمة العمل الدولية عملية وضع سياسة وطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- تدعم منظمة العمل الدولية جهود وزارتا العمل والتعليم العالى للنهوض بثقافة تنظيم المشاريع بين الشباب والشبان .
- تساهم منظمة العمل الدولية فى دعم نمو القطاع الخاص من خلال بناء قدرات اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية .
- بالنسبة للوضع فى غزة ونظرا لاستمرار الإغلاق والحظر المفروض على دخول السلع والمواد واصلت منظمة العمل الدولية جهودها لمواجهة النقص فى المهارات فى قطاع البناء وتعزيز فرص العمل من خلال برنامج دعم بناء المساكن بتمويل من صناديق كويتية وبالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة تقوم على استخدام قطع مضغوطة من الطين .
- كما سهلت منظمة العمل الدولية إعادة إحياء اللجنة الثلاثية الوطنية ووضعت استراتيجية للحوار الاجتماعى واستراتيجية لتفتيش العمل سيتم تنفيذها من خلال مشروع للتعاون التقنى .
- تم استكمال عملية توثيق أوضاع السكان الفلسطينيين من حيث الضمان الاجتماعى فى إطار الإصلاحات المزمع إجراؤها فى هذا المجال .
- فى إطار دعم عملية تمكين المرأة اقتصاديا تم إنشاء اللجنة الوطنية لعمل المرأة التى ستعمل بمثابة هيئة استشارية لوضع السياسات العامة .

الخطوات القادمة :

- جارى وضع برنامج العمل اللائق فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى مجالات النهوض بالعمل والحقوق فى العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعى .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة والتذكير بأن منظمة العمل العربية قامت بمخاطبة السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي تدعوه لتبنى الدعوة لعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية مادياً ، وتفعيل دوره فى إنعاش الاقتصاد الفلسطينى .. وأقرت المجموعة العربية المشاركة فى الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 هذا التوجه .

وجاء رد منظمة العمل الدولية بالموافقة على طلب المجموعة العربية لتنظيم اجتماع يضم الجهات المانحة حول موضوع التعاون الفنى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وذلك يوم الاثنين الموافق 15 نوفمبر/ تشرين الثانى 2010 فى القاعة رقم (11) بمبنى منظمة العمل الدولية ما بين الساعة (6.30 – 8.30) مساءً ، وسيضم هذا الاجتماع ممثلو السلطة الفلسطينية مع الشركاء الاجتماعيين والجهات المانحة والدول العربية التي على استعداد للمساعدة وممثلين عن منظمات العمال وأصحاب العمل ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمتى العمل العربية والدولية .

وفى ضوء استجابة منظمة العمل الدولية لتنظيم هذا الاجتماع الهام فإن منظمة العمل العربية تعتبره فرصة مميزة أمام السيدات والسادة الأعضاء العرب فى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للمشاركة الفاعلة فى أعمال هذا الاجتماع والمساهمة فى إنجاحه نحو اتخاذ خطوات وإجراءات ملموسة لدعم الصندوق الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية .

* * *

(2) التعاون الفنى لصالح الدول العربية :

إن المجموعة العربية فى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي فى اجتماعاتها السابقة كانت تؤكد دوماً عند مناقشتها موضوع التعاون الفنى فى الدول العربية على النقاط التالية :

أ- ضرورة رفع نصيب البلدان العربية من الإنفاق على التعاون الفنى بما يتناسب مع احتياجات أطراف الإنتاج فى الدول العربية.

ب- ضرورة تقديم كافة أنواع المساعدة والعون الفنى ومتابعة تنفيذ الأنشطة والبرامج الموجهة لفلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى وكذلك لأطراف الإنتاج فى العراق والصومال والدول العربية الأخرى التي هي بحاجة إلى هذا التعاون.

وقد نوهت المجموعة العربية المشاركة فى الدورات السابقة لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي باهتمامات المنظمة الدولية والجهود المبذولة لرفع المبالغ المخصصة للتعاون الفنى للدول العربية مع التأكيد على أهمية الاستمرار فى هذا المنهج.

وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة والتذكير بأن منظمة العمل العربية قد وجهت الدعوة إلى منظمة العمل الدولية لدعم تنفيذ الأجندة العربية للتشغيل الصادرة عن

المؤتمر المشترك برعاية منظمتى العمل الدولية والعربية (بيروت 2009) وذلك خلال الاجتماع الذى تم عقده بين المنظمتين بجنيف فى شهر مارس/ آذار 2010 .

وفى إطار تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المنتدى العربى للتشغيل (بيروت ، 19 - 21 / 10 / 2009) - أجندة عمل عربية للتشغيل ، فقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة الثلاثية الفنية المنبثقة عن المنتدى لمتابعة تنفيذ الأجندة وذلك فى القاهرة خلال الفترة 23 - 24 / 5 / 2010 وبتنظيم مشترك بين منظمتى العمل العربية والدولية ووزارة القوى العاملة والهجرة فى جمهورية مصر العربية وبمشاركة ممثلين عن كل طرف من أطراف الإنتاج الثلاثة وممثلى الجهات المنظمة .

وناقش الاجتماع المجموعة الأولى من توصيات المنتدى العربى للتشغيل فى المجالات الرئيسية الثلاثة التالية :

- الاستخدام اللائق والنمو المستدام والانتعاش .
- بناء نظم الحماية الاجتماعية المناسبة وحماية السكان .
- تشجيع المشاريع المستدامة لخلق فرص العمل والاحتفاظ بها .
- بالإضافة إلى مناقشة قضيتين منهجيتين وهما :
- مبادئ العمل الثلاثى وأهميتها فى النهوض بقضايا العمل .
- الإطار المرجعى للجنة ، المهام ، حدود المسؤولية ، المنهجية وطريقة العمل .

وبناء على نتائج الاجتماع الأول للجنة الثلاثية الفنية تم البدء فى اتخاذ الترتيبات والإجراءات التنفيذية المناسبة لعقد المؤتمر العربى حول الحوار الاجتماعى وكذلك الاجتماع الثانى للجنة الفنية الثلاثية ، وذلك فى الرباط خلال الفترة من 14 - 16 / 12 / 2010 بالتعاون المشترك مع وزارة التشغيل والتكوين المهنى بالمملكة المغربية .



ثانيا : حصة التوظيف العربية فى منظمة العمل الدولية :

سبق وأن اتخذ مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورات متعددة قرارات تؤكد على دعوة منظمة العمل الدولية التوسع فى تعيين الموظفين العرب بما يتلاءم وحجم عضوية الدول العربية فى منظمة العمل الدولية. وقد تابع السادة الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى هذا الموضوع على مدى عدة أعوام مرارا وتكرارا، وبالرغم من الإعراب المستمر لمسئولي مكتب العمل الدولى بالجو الإيجابى السائد باتجاه تحقيق ذلك إلا أن الدول العربية لا تزال اقل تمثيلا فى مكتب العمل الدولى.

إن الدول العربية على استعداد كامل بأن تقوم بتقديم المرشحين المؤهلين للوظائف الشاغرة. علما أن هناك عدة دول عربية ليس لديها أي تمثيل فى المنظمة ويحسن العمل على استدراك ذلك وحث المدير العام لمنظمة العمل الدولية باستمرار الجهود التى يبذلها فى هذا الشأن مع التأكيد من جديد على ما تم بحثه سابقا بشأن

حصّة المنطقة العربية في التعيينات بالوظائف في المستويات العليا والمتوسطة بمنظمة العمل الدولية وان ينحصر التنافس في إطار الكوتا بين مرشحين عرب.



ثالثاً : التوسيع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية

بالرغم من التقدم الحاصل في استخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية سواء من حيث ترجمة بعض الوثائق أو تقديم الترجمة الفورية في الاجتماعات المختلفة التي تعقد بمنظمة العمل الدولية. إلا أنه وجب التذكير بتكرار المطالبة بالتوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية وذلك سواء من خلال الاتصالات المباشرة مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي أو المراسلات الموجهة لمنظمة العمل الدولية أو من خلال مداخلات السادة الأعضاء العرب سواء كان ذلك في اجتماعات اللجان أو في الجلسات العامة للمجلس.

وقد سبق أيضاً وأن قرر مؤتمر العمل العربي وكذلك مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورات متعددة دعوة منظمة العمل الدولية للتوسع في استخدام اللغة العربية في كافة أنشطة منظمة العمل الدولية (وثائق، ترجمة فورية) سواء في دورات مؤتمر العمل الدولي أو مجلس الإدارة أو اللجان الفنية الأخرى، مع دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة العربية إلى ضرورة استخدام اللغة العربية في كلماتهم أمام مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة وفي مراسلاتهم لمنظمة العمل الدولية.

وفي إطار التعاون المشترك بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية تم الاتفاق على ترجمة نحو (40) وثيقة من منشورات منظمة العمل الدولية وذلك خلال الاجتماع التنسيقي بين منظمة العمل العربية و منظمة العمل الدولية والذي عقده في بيروت بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2009 .

وأفادت الأستاذة ندى الناشف - المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية ببيروت- في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية على هامش أعمال الدورة 306 لمجلس الإدارة ، بان مكتب العمل الدولي قام بترجمة نحو 33 وثيقة إلى اللغة العربية، وهي في طور المراجعة النهائية ، وسيتم إصدارها مع نهاية عام 2009 مع وجود قائمة من الوثائق الجديدة المزمع ترجمتها إلى اللغة العربية خلال عام 2010.

وبناء على نتائج اجتماعات المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو/ حزيران 2010) قامت منظمة العمل العربية بمخاطبة المدير العام لمكتب العمل الدولي للتأكيد من جديد على حاجة المجموعة العربية إلى المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال ووثائق المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو في اللجان حتى يتمكن الأعضاء العرب من المشاركة بأكثر سهولة وفاعلية في أعمال المؤتمر مع رغبة المجموعة العربية في أن يتم مستقبلاً ترجمة كافة التقارير المعروضة على المؤتمر واللجان ومشاريع الصكوك والاستنتاجات والتعديلات والتقارير المعتمدة والدراسة الاستقصائية للجنة الخبراء .

وفى إطار السعى المتواصل لمنظمة العمل العربية للمساعدة فى تحقيق أهداف المجموعة العربية فى هذا المجال فإننا نرى التأكيد على أهمية تنسيق المواقف وتضافر كافة الجهود وبوجه خاص جهود الأعضاء العرب فى مجلس إدارة مكتب العمل الدولى للاستمرار فى المطالبة بالمزيد من التوسع فى استخدام اللغة العربية فى أنشطة ووثائق منظمة العمل الدولية .



رابعاً : متابعة تحركات المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2010 :

كما تعلمون فقد سبق انعقاد الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ، يونيو/ حزيران 2010) تعرض المنطقة العربية إلى جريمة جديدة ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلى الغاشم وتمثلت فى تنفيذ عملية قرصنة ضد قافلة الحرية للمساعدات الإنسانية إلى غزة .

وفى إطار التصدى والرفض والتنديد بوحشية الاحتلال الإسرائيلى وجرائمه المتواصلة ضد الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، قامت المجموعة العربية بأطرافها الثلاثة المشاركة فى الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2010 بتحركات عديدة على مختلف المستويات وكافة فعاليات المؤتمر وداخل المجموعات الإقليمية التى يشاركون فيها للتنديد بالممارسات الإسرائيلىة وحشد الدعم الدولى للقضايا العربية ودعم عملية السلام العادلة فى المنطقة .

كما تم إصدار بيانين لمنظمة العمل العربية وللمجموعة العربية شديدي اللهجة للتنديد والشجب بالقرصنة الإسرائيلىة ضد قافلة الحرية وهى فى طريقها إلى غزة .

من ناحية أخرى تم تشكيل لجنة عربية خماسية رفيعة المستوى وثلاثية التكوين والتى قامت بعقد اجتماع مع السيد جيل دى روبيان – رئيس الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى حيث تم عرض وبحث الموضوعات التالية :

- إمكانية إصدار رئاسة المؤتمر بياناً حول ما تعرضت له قافلة الحرية للمساعدات الإنسانية إلى غزة .

- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى بشأن أوضاع العمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى وما تضمنه من خروقات وانتهاكات للحريات مع التأكيد على ضرورة تحويل استنتاجات التقرير إلى إجراءات وبرامج عملية تتخذها منظمة العمل الدولية .

- إمكانية تشكيل لجنة خاصة فى دورات المؤتمر القادمة لدراسة هذا التقرير وعرض ملاحظات المجموعة العربية عليه .

- مدى إمكانية أن يجد التقرير طريقة إلى لجنة الخبراء القانونيين لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأن ما تضمنه من خروقات وانتهاكات للحقوق والحريات النقابية ومعايير العمل الدولية .

ونظراً لعدم التمكن من مقابلة السيد المدير العام لمنظمة العمل الدولية بسبب ظروفه الصحية قامت المجموعة العربية بمخاطبته برسالة تتضمن نفس المعنى والمطالب العربية

وجاء رد رئيس الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي للإفادة بأنه سيقوم بلفت نظر المدير العام إلى الوثيقة من حيث النقاط التي يمكن دراستها من قبله وكذلك من قبل مجلس الإدارة .

وفي هذا الصدد ترحب منظمة العمل العربية من السادة الأعضاء العرب في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بذل المزيد من الجهد ضمن فعاليات مجلس الإدارة للمساهمة بفاعلية في دعم الجهود العربية وتحقيق أهدافها .



خامساً : اتفاقية العمل الدولية بشأن العمال المنزليين :

تعلمون أن منظمة العمل الدولية تعترم إصدار اتفاقية مقرونة بتوصية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين ، وقامت بعرض وثيقة المشروع ضمن بنود جدول أعمال الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 (مناقشة أولى) ومن المتوقع اعتمادها من الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011 بعد عرضها ضمن بنود جدول الأعمال (مناقشة ثانية) .

وبمناقشة هذا البند خلال الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العربية والذي تم عقده في قصر الأمم بتاريخ 2010/6/9 تبين أن الاتفاقية المزمع إصدارها تتضمن بعض المواد التي لا تتماشى مع القيم والتقاليد والثقافة العربية والإجراءات العملية المتبعة في معظم الدول العربية في هذا المجال من التشغيل ، وقد تكون هذه الاتفاقية في حاجة إلى توفير قدر من التوازن بين حقوق وواجبات عامل المنزل ومستخدميه وتوفير المرونة في تطبيق بعض المعايير الواردة في الاتفاقية والتي يصعب تطبيقها على أرض الواقع .

وبناء على نتائج هذا الاجتماع قام مكتب العمل العربي بعرض وثيقة على الدورة (74) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2010) حول مرئيات المجموعة العربية بشأن هذه الاتفاقية بهدف اتخاذ موقف عربي موحد يساعد السادة الأعضاء العرب في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وكذلك الأعضاء العرب في اللجان المنبثقة عن المؤتمر للمناقشة الثانية لمتابعة طرح مرئيات المجموعة العربية .



**سادسا متابعة تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل
الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي :**

قام مكتب العمل العربي بمخاطبة الدول العربية للتأكيد على أهمية بلوغ النصاب القانوني من التصديقات على هذا التعديل لوضعه موضع التنفيذ وحث الدول العربية غير المصادقة عليه على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل التصديق عليه .

وتم عرض ردود كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي والذي عقد بجنيف بتاريخ 2010/6/1 ، وبمناقشة الموضوع اتخذ المشاركون توصية بتجديد الدعوة إلى الدول العربية وتكليف منظمة العمل العربية بمتابعة هذا الموضوع .

وفي هذا الصدد قامت منظمة العمل العربية بمخاطبة الدول العربية من جديد باستثناء السعودية والإمارات ومصر لحثها على التصديق على تعديل دستور منظمة العمل الدولية 1986 للأهمية في التوسع في التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، وستقوم المنظمة بعرض الردود خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011 .

